

الصراع السياسي والاقتصادي بين الوحدات القروية في قرية أردنية: دراسة أنثروبولوجية

محمد سليمان الشناق

قسم الأنثروبولوجيا، معهد الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك

تاريخ قبوله للنشر: ١٩٩٥/٤/٢٢

تاريخ تقديم البحث: ١٩٩٤/٦/٧

ABSTRACT

This study focuses on political and economic conflict within the household. It shows that this change is not restricted to the level of extended kinship units alone but also affects the household as well; through the effects on the structure and composition of the household as well as the social relations among households. Conflicts were evident between clans, households, and individuals acting purely on their own. Conflict was evident between large and small kin groups. It appeared also within households, notably most of the political conflict seems to revolve around positions such as that of Sheikh, Mukhtar, and Magor. As for the economic conflict, it mainly has to do with land and inheritance in the village.

The researcher used the method of participant observation for gathering the data and for collecting oral history from the older generation. The data and statistics obtained about the society being studied are unique. The most important conclusion of the study is that the anthropologists must re-think their definition of concepts about the Arab Family and therefore they should develop new ways to categorize it in light of the process of social change that affects the family and in turn affects it.

ملخص

لقد ركزت هذه الدراسة على الصراع السياسي والاقتصادي داخل الوحدة المنزلية، وبينت الدراسة أن هذه الصراعات لم تنحصر بين الوحدات القروية فحسب، بل دخلت هذه الصراعات إلى الوحدات المنزلية، مما أثر على شكل الوحدات المنزلية من حيث البناء والتكوين، وكذلك على العلاقات الاجتماعية.

لقد كان الصراع واضحاً بين الوحدات القروية الكبيرة والصغيرة، كما يظهر أيضاً داخل الوحدات المنزلية، وقد تركز معظم هذا الصراع حول الجوانب السياسية (الشيخ والمختار ورئيس المجلس المحلي) والاقتصادية (الأرض والإرث) في القرية.

استخدمت طريقة الملاحظة بالمشاركة في جمع المعلومات، وتم تبويب هذه المعلومات في جداول إحصائية. المعطيات الأنثوغرافية التي تم الحصول عليها من مجتمع الدراسة أصيلة في نوعيتها، من النتائج التي خلصت إليها الدراسة، أن على دارسي العلوم الإنسانية أن يعيدوا النظر في التعريفات حول مفاهيم العائلة العربية وتصنيفاتها ودراساتها على ضوء الفهم الجديد للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة لعملية التغيير التي أثرت وتؤثر فيها.

١- المقدمة :

يهدف هذا البحث الى الكشف عن علاقة تفكك الوحدة المنزلية Household بالصراعات السياسية الاقتصادية داخل مجتمع القرية في الريف الاردني. وقد درج الباحثون الانثروبولوجيون والسوسيولوجيون على بحث العائلة العربية بوصفها وحدة منسجمة مع باقي جماعاتها القروية. ونسجوا حول ذلك شتى الصور للتضامن والتآزر الجمعي القبلي والريفي.

غير أننا نعتقد أن ما حصل من تطورات وتحولات في تركيب الوحدة المنزلية الأردنية قد خلف فيها وضعاً جديداً يتسم بقدر من الصراع السياسي والاقتصادي، وضعف التوافق بين أفراد الأسرة ونزوع أعضاء الوحدات القروية الى الإستقلالية.

إننا نسعى هنا الى تحليل هذه الصراعات وتحديد خلفياتها وعلاقاتها السلوكية والبنوية وارتباط كل ذلك بالحياة الاسرية والمجتمعية في الريف الأردني. ومن الطبيعي والمألوف أن تكون التحولات التي يشهدها الريف الاردني حصيلة التفاعل والاتصال مع العالم الخارجي، اضافة للمستجدات والعمليات الديناميكية الداخلية الجارية في البنى التقليدية للريف نفسه. وفي ضوء ما جرى ويجري لم يعد هناك مجال لتبرير الاعتماد على النظرة الكلاسيكية التي أنكرت وجود أي تناقض أو صراع في الاسرة أو الجماعة القروية التقليدية في الريف العربي (بضمنه الأردني).

ولا بد والحال هذه التسليم بحقيقة الانقسام Segmentation وتناقض المصالح وما طرأ من تعديلات على شبكات الروابط القبلية في المجتمع الأردني، وهي ما اغفلته معظم البحوث الأنثروبولوجية حتى الآن. وهكذا فإن الانسجام والتضامن الذي طبع حياة اهل الريف ودعم الروح الجماعية التي اهتموا بها في حياتهم المشتركة قد تضاعف أمام تيار التحضر والتمدن والتصنيع والتعليم والميول التجارية والنفعية الجديدة التي غزت الريف الاردني والعربي عموماً. كل هذا ينبغي ان يوضح ويحلل وهو ما نحاول عمله في بحثنا هذا.

٢- مشكلة البحث :

لا شك أن عملية التغير أو التطور الحاصلة في المجتمع الأردني، سواء من النواحي المادية، أو المعنوية قد أثرت وبشكل كبير على وظيفة ودور الوحدات القروية Kin groups (وبضمنها) الوحدات المنزلية Households^(١). وتتضح حالة الانقسام القروية والأسري في أرياف شمال الأردن حيث تبرز التحالفات السياسية وتناقضات المصالح والخلافات حول

مختلف الحقوق ومنها الميراث.

اسهم النمو الديموغرافي - بين امور اخرى - في ازدياد وانقسام وتجزئة "العشيرة" (clan)، واختلال توازن مصالح فروعها، خصوصاً الجديدة منها، كما لوحظ ذلك في الوحدات القربائية، الممتدة في شمال الأردن. وعكس هذا ما توصلت اليه دراسة هدلر جيرتز (Geertz)^(٣) في الانحدارات الأبوية (Patrilineal descents) في مدينة صفرو المغربية حيث ما تزال جماعات الانحدار الأبوي تحتفظ بتماسكها في المجالات السياسية والاقتصادية، كما يتضح من اشتراكها في الأراضي الزراعية. وهذا لا ينطبق على حالة شمال الأردن، بعد التغيير والتحديث الذي اضعف الوحدات القربائية وزاد في انقسامها وقلص التزامها بالنسب (الانحدار) الواحد Descent. وينعكس تدني هذا التآزر القربائي Kincohesiveness حتى على الوحدة المنزلية Household الواحدة.

سنحاول في دراستنا هذه تسليط الضوء على آثار التغير الحاصل في الريف الأردني وعلى عملية انقسام الوحدات القربائية، والأسرة منها بشكل خاص. وسنوظف الرؤيا الأنثروبولوجية الامبيريقية في الكشف عن التحولات الجارية هناك. إن غرضنا الرئيسي معرفة وتحليل العوامل التي تحد من الصراعات أو تلك التي تضاعفها وتسهم في تفاقمها وتعقيدها. وقد اخترنا قرية "سوم الشناق" في محافظة إربد لاجراء دراستنا الميدانية هذه.

٣- الدراسات السابقة :

لو استعرضنا الدراسات الانثروبولوجية المتعلقة بالنسق القربائي العربي، لوجدنا تنوعاً في التوجهات والرؤى التي تتناول هذا الموضوع المعقد. ومما يعقد هذا الامر تشتت واختلاف المصطلحات المستخدمة في التعبير عن النسق القربائي العربي، كما يتبين من مصطلح: "القبيلة"، و "العشيرة"، و "الفخذ"، و "الفرع"، و "العائلة الممتدة"، و "الاسرة"، و "الاهل"، و "العيلة"، و "الدار"، و "البيت".

ومن منطلقات البحث القربائي الاخرى التركيز على الخصائص البنوية للنسق القربائي العربي، باعتبارها اساساً علمياً وامبريقياً ويمكن أن يوظف في تحليل البنى القربائية على اختلاف اشكالها. كما يستشف من بعض كتابات بركات^(٢) (Barakat)^(٤) وخوري^(٥) (Khuri).

وهناك توجه آخر يبدو شديد الارتباط بالنسق القربائي العربي، وهو ما طرحه خيري^(٦) حول

علاقة تقسيم العمل بالبنية القراية العربية خصوصاً في مجال الأسرة. وعلاقة ذلك بعملية التغير الاجتماعي. يضاف الى ما تقدم وجهة النظر الوظيفية التي طرحها حطب^(٧)، حول علاقة التغير المرحلي والأداء الوظيفي للأسرة في مجالات الحياة المختلفة.

في ضوء التوجهات التي ادرجت اعلاه وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره، لا بد من القول من أن الدراسات حول الأسرة العربية تطرح تحديات كثيرة، لا بد أن توضع لها مناهج مختلفة تناسب كل منها. وقد حاولنا أن نصف علاقاتها، من حيث الانسجام والتناقض.

وقد اهتمنا بالتوجه الذي تبلور على يد بريتشارد (Evans-Pritchard) حول الانسجام والانقسام في مجتمع النوير. وقد ركزنا بشكل خاص على تحليل تحالف الوحدات القراية وانسجام الأسرة داخلها في إطار توازن التكتلات والانقسامات المختلفة.

ويدعي بريشارد أن التحالف يتم بين جماعتين ضد جماعة قراية ثالثة^(٨) إلا أن أرنست جلنر (Gellner) أجرى تنقيحات على نظرية بريتشارد هذه أوضحت جوانب اضافية للانقسامات والصراعات السياسية في المجتمعات القبلية^(٩).

ان النمو الديمغرافي في وحدة قراية ما، يؤدي الي تغير وتنوع الأفكار والاتجاهات. وفي دراسة للباحث جويسر (Gubser) تستعرض طبيعة التحالفات الجديدة في مدينة الكرك ذات الانحدارات القراية القوية الصلة والترابط، اضافة الى مناقشة العناصر الحضارية الجديدة التي دخلت الى هذه المدينة كمنصب رئيس البلدية أو عضوية المجلس البلدي^(١٠). ولكن هذا الباحث خلص من دراسة هذه التحالفات الى أن العائلة ما تزال منسجمة مع وحداتها القراية الكبيرة.

وقد توصل الباحث حداد الى نتائج مماثلة للتي استنتجها جيسر في دراسته حول مجتمع ريمون، حيث يقول: "لقد ادى وجود مجلس قروي في ريمون الى خلق امكانات اقتصادية يمكن استخدامها والاستفادة منها، ومن هنا وجدنا عدم الانقسامات في العشيرة الواحدة والتكتلات"^(١١).

واخيراً نجد أنه من الضروري أن نستعرض بعض النظريات التي تحدثت عن الصراع واسبابه. وهنا يشير معن الى أن ثمة آثار تصدر عن الصراع الداخلي والخارجي تأتي من خلال الانتفاع المادي والمعنوي من انشغال اطراف الصراع بعملية النزاع، من قبل جماعات بعيدة عن العملية الصراعية. ونجد المجموعات القراية تسير كل واحدة منها نحو التجزء

والانقسام والفرد نحو التفردية في إبراز نوره داخل المجتمع^(١٣، ١٢). وكذلك يقول جومبلوفتش (Gumplowicz) أنه يوجد سبب آخر في إيقاد الصراع، وهو رغبة الجماعات في تحسين ظروفها ووضاعها الاقتصادية ومواقعها الاجتماعية، واعتماداً على ذلك يقول، "إن الإنسان توصل الى معرفة اشكال الحروب عبر التاريخ"^(١٤).

وكذلك أشار أبو زيد^(١٥) الى أن التغيرات الكثيرة والسريعة، اصبحت فكرة عامة تسيطر على العالم الحديث وبأنه "عالم متغير" مما دفع الانثروبولوجيين والاجتماعيين الى دراسة التغيرات، ومحاولة تفسير التغير الذي طرأ على المجتمع، وتحليل الصراع الدائر بين الثقافات والنظم والقيم التقليدية والجديدة الوافدة. وكما يقول أيضاً أن تغير العلاقات الاساسية في النسق الاجتماعي ادى الى اختلاف التوازن القديم مما اصاب هذه المجتمعات كثير من الخلل والتفكك.

وأبرز انتون^(١٦) (Antoun) وناش^(١٧) (Nash) تأثير التحديث على الأبنية الاجتماعية فقد اشار الى أن عملية التحديث التي تدخل على المجتمع يرافقها جوانب سلبية تؤثر على الأبنية الاجتماعية مما يدفع اعضاء المجتمع الى خلق انساق اجتماعية وثقافية جديدة تؤدي الى نوع من الصراع بين الاعضاء. وهذا ما نود أن نكشف عنه من خلال دراستنا.

٤- منهجية البحث :

ان طبيعة الدراسة التي قام بها الباحث، تتطلب استخدام اكثر من منهج. وبالفعل فقد قام الباحث باستخدام منهجين الأول: اتبع الباحث فيه الأسلوب الانثروبولوجي التاريخي؛ بسبب ندرة الوثائق التاريخية المكتوبة عن هذا المجتمع، اضطر الباحث الى دراسة التاريخ الشفوي والسير الذاتية لبعض الأشخاص، خاصة من كبار السن ومن نوي المراكز المرموقة في المجتمع. وكان الباحث يتوخى من ذلك التعرف على التفاعل التاريخي الحياتي بين الاجيال المتزامنة والمتعاقبة، حيث أن كل جيل يورث تاريخه للأجيال اللاحقة. ومن هنا جاء التركيز على اهمية المصدر الشفوي كركيزة هامة في المنهية التاريخي لدراسة مثل هذه المجتمعات. وقد استخدم الباحث منهج الملاحظة بالمشاركة ايضاً في هذه الدراسة لكون هذه الطريقة ستنحج للباحث التعرف على ادق التفاصيل للإنساق والبنى الاجتماعية للمجتمع، والتي من خلالها يستطيع الباحث الغور بشكل كلي بعمليات التفاعل الحاصلة في المجتمع من أفراح وأحزان، ومن خلاله رصد التحالفات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع. وان هذه الطريقة - أي

الملاحظة بالمشاركة - تعتبر الأسلوب المنظم الواعي الذي يستطيع الباحث من خلالها تصنيف وترتيب وتحليل المعطيات الاثنوغرافية لهذا المجتمع . ومن الجدير ذكره، أن الباحث اختار قرية سوم الشناق لتكون موضع دراسته، لأسباب تعود للباحث لا يتسع المجال هنا لذكرها، والتي سهلت الدراسة وذلك كثيراً من عقباتها، ثم أن وضوح نمطي الصراع السياسي والاقتصادي والتغير في القرية، كان له الأثر الكبير في اختيار هذا المجتمع للدراسة. واثناء العمل في الميدان جمع الباحث معلوماته من المصادر التالية :

أ- وسائط النقل العامة الموجودة في القرية، للحصول على المعلومات الأولية، وكذلك استخدم المسجد وخاصة ايام الجمعة لما يحفل به هذا اليوم من الأسبوع من تجمع كبير لأبناء القرية.

ب- جمع المعلومات من الأجيال اليافعة والشابة (الأطفال والمراهقين بون سن الرشد) من خلال مشاركة الباحث لهم في العابهم التي يمارسونها في اوقات فراغهم.

ج- ومن خلال النشاطات الأخرى، التي تحدث داخل المجتمع من (افراح وأتراح واحتفالات عامة) التي منها استطاع الباحث أن يحصل على معلومات حول تصنيف كثير من أنوار الأفراد من الجنسين.

د- حضور اجتماعات المجلس البلدي التي كانت تعقد في مساء أيام الأحد من كل اسبوع، وكذلك حضور اجتماعات اللجنة المشكلة لتسوية مشكلات الأراضي المعلقة، التي لا تزال بون إفراز. وقد استطاع الباحث أن يستشف من خلال هذه الاجتماعات مدى تأجج الصراع وانحصاره في اطار التحالفات بين الوحدات القربية المختلفة في هذه القرية.

هـ- ولأجل الحصول على معلومات احصائية دقيقة تتسم بالموضوعية، قام الباحث بتصميم استبانة معدة لتثبت أو تدحض صحة فرضيته، وقام بتوزيعها على عينة مكونة من ١٢٣ وحدة منزلية وهي تشكل ٢٠٪ من مجموع الوحدات المنزلية للمجتمع الكلي والتي كان عددها ٦٠٠ وحدة منزلية وبذلك تكون عينة الباحث ممثلة تم اختيارها بطرق عشوائية متوخياً المقولة الشعبية (النبي أوصى بسابع جار).

تضمنت الاستبانة اسئلة تحتاج الاجابة عليها الى معلومات كمية واخرى نوعية. وهنا لا بد من التنويه، أنه على الرغم من التسهيلات التي قد تم ذكرها، الا ان هناك كثيراً من التعقيدات التي واجهت هذه الدراسة كما يحدث للدراسات الاخرى. فمثلاً يُعد توثيق التغيرات التاريخية

في منصبى "المختار" و"شيخ العشيرة" شيء هام لدعم تحليل الباحث، ولكن الوثائق التي تشير الى هذه المناصب وتصفها كانت قليلة ان لم تكون معدومة سوى في ذاكرة كبار السن. كما ان النزاعات التي تنجم عن التنافس الحاد، حول منصب "رئيس البلدية" أو حول تقسيم الميراث، أو افراز الأرض "جدر البلد" والتي يمكن أن توجد داخل اي وحدة منزلية أو مجموعة قرابية كبيرة كانت تؤثر على نوع اختلاط الباحث واندماجه مع باقي الوحدات القرابية الأخرى، وقد حاول الباحث التغلب عليها عن طريق اتخاذ موقف محايد.

٥- مجتمع الدراسة :

تقع بلدة سوم الشناق، على بُعد ٨ كم الى الغرب من مدينة اربد "مركز المحافظة" (خارطة ١). فموقع سوم والاراضي المحيطة بها، ذات طبيعة سهلة منبسطة الا أن الاراضي تتحدر بشكل أودية تحيط بالمنطقة الزراعية فالودية المحيطة بالبلدة تشكل تقريباً حدوداً طبيعية بين البلدة والقرى المحيطة بها. يربط البلدة من جهة الجنوب اراضي بلدة "زحر" و"جمحا" واري قرية "ججين"، وتمتد اراضي "ججين" حتى الجهة الجنوبية الغربية للبلدة. والى الشمال تقع كل من قرى "حور" و"قوعرا" و"تقبل"، وتتسم جميع هذه القرى بطبيعة اراضيها الصخرية. ويفصل البلدة عن هذا التجمع من القرى "قرى السرو"، وادي يدعى "وادي سوم"، ومن الشرق يفصل سوم عن "البارحة" - جزء من بلدية اربد - وادي الخفر والذي تلتقي فيه اراضي سوم مع اراضي البارحة، ولكن صعوبة التضاريس هي التي حالت دون انتشار مدينة اربد الى الغرب. ويفصل سوم من جهة الغرب ايضاً "روض خلة الشعيرة" عن اراضي "ججين" واري "كفررحتا" (١٨).

تعتبر سوم احدى مناطق الوسطية، وقديماً كانت المنطقة مليئة بالاشجار وهي من "أم قيس" الى وادي الخفر الى سوم وبرسينيا وتبنة غرباً حتى الغور مغطاة بالغابات الكثيفة المكونة من اشجار "الملول والسنديان والبلوط". وقد ساعدت قلة عدد السكان في هذه المنطقة وقلة ما لديهم من المواشي على الحفاظ بهذه الثروة الطبيعية. ولقد زار شوماخر (Schumacher) البلدة عام ١٨٨٦ وقد ورد في مذكراته عن هذه البلدة أن عدد الغرف فيها (٤٠) وسكانها (٢٠٠) نفر في ذلك التاريخ (١٩).

تبلغ مساحة سوم مع الأرض الزراعية التابعة لها حوالي (٧٠٠٠) دنم، ويقارب عدد سكانها حوالي (٥٥٠٠) نسمة والاراضي التي بقيت دون افراز منذ عام ١٩٣٩ حوالي (٥٠٧)

د.م. وارضى البلدة هي ارض زراعية خصبة، وتهطل فيها الأمطار بمعدل نسبته السنوية التقريبية (٦٥٠ ملم)، أي تقريباً نفس المعدل المطري في مدينة إربد^(٢٠).

وتكاد تكون الخدمات لهذه البلدة الآن متكاملة، إذ يوجد فيها شبكة إنارة تابعة لشركة كهرباء محافظة إربد، وايضاً شبكة مياه، ومركز بريد، وشبكة هاتف آلية، وكذلك جميع شوارعها معبدة، سواء كانت الشوارع التي تربطها مع مركز المحافظة أو مع القرى المجاورة أو حتى الطرقات الداخلية في البلدة. يوجد فيها مدرستان واحدة للذكور وأخرى للإناث حتى المرحلة الثانوية، كما يوجد فيها مركز صحي، يوجد في هذا المركز قسم للأمومة والطفولة وعيادة أسنان وطبيب عام، وفي البلدة جمعية خيرية.

ويضم المجلس البلدي، سبعة اعضاء مع رئيس البلدية، ويجري انتخابهم عن طريق التصويت الديمقراطي الذي يشارك فيه الذكور والإناث البالغون سن الرشد.

يوجد في البلدة ثماني وحدات قرابية كبيرة أو "عشائر"، وكل وحدة قرابية منقسمة الى فروع : ستة في عشيرة الشناق، وأربعة في المعابرة، وأربعة في الطعمانة، وثلاثة في القديسات، واثنان في الخماسية، وثلاثة في المراشدة (في سوم)، واثنان في القواسمة، وواحد في الكيلانية، اضافة الى جماعات لا تشكل وحدات قرابية كبيرة (وهي عائلتان من الجرادات، وثلاث عائلات من الدغيمات، وأربع عائلات فلسطينية قدمت حديثاً). ويوجد في البلدة الآن تسعة مختار (جمع مختار) الى جانب المجلس البلدي، والبلدة تتبع إدارياً الى محافظة إربد (خارطة ٢).

ويدين جميع سكان سوم الشناق بالإسلام، وهم من المذهب الشافعي ويوجد فيها مسجد، ويكون إمام وخادم المسجد على ملاك وزارة الأوقاف. وكذل يوجد في البلدة مقبرتان الأولى وهي تقريباً لا يوجد فيها متسع، وتقع في المنطقة الشمالية من البلدة. اما الثانية فأنشئت حديثاً واقتطعت من جدر البلد وهي موجودة في الجهة الغربية للبلدة.

إن العينة المأخوذة من مجتمع البحث هي ٢٠٪ واننا نعتبرها عينة ممثلة، وقد أظهرت النتائج أن عدد المتزوجين داخل العينة هم ٢٨٢ من الذكور والإناث، ومجموع عدد أفراد الوحدات المنزلية المبحوثة هم ١١٥٠ نسمة، وان نسبة الذكور تزيد قليلاً عن الإناث، فقد كان عدد الذكور في العينة ٦١٩ وعدد الإناث في العينة ٥٣١ وقد كان عدد المقيمين داخل الوحدات المنزلية ٩٨٧ أما عدد غير المقيمين داخل الوحدات المنزلية فقد كان ١٤٨، وقد بينت

الإحصاءات بأن متوسط حجم الوحدة المنزلية يساوي ٨.١، وذلك من خلال تقسيم مجموع عدد الأفراد في الوحدات المنزلية على عدد الوحدات السكنية، مستثنين من ذلك الأفراد غير المقيمين داخل هذه الوحدات بشكل دائم. وهذه النسبة لا تختلف مع نتائج التعداد العام للسكان في ١٩٧٨ بسبب إقامة أكثر من أسرة داخل الوحدة السكنية^(٢١).

٦- نظرة تاريخية :

أ- الجانب السياسي :

كانت طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قرية سوم الشناق، كما في القرى الأردنية الأخرى، تتمحور حول الشيخ حتى مطلع القرن الحالي وكانت هذه "الوجهة" في عشيرة الشناق على الرغم من التحول الذي حصل في هذا المنصب "الشيخ" الى منصب "المختار". فقد كان شيخ "العيسى"، أحد فروع الشناق يحمل منصب الشيخ، وبعد التحول في هذه المناصب كان هو نفسه يحمل المنصب الجديد، وقد خلف هذا المنصب الى ابنه. وفي فترة الثلاثينات من هذا القرن تم تنصيب أكثر من مختار واحد في القرية، فقد عيّن أحد أفراد فروع الشناق "ارشيد" مختاراً، وبدأ وقتئذ التنافس بين الفرعين على هذا المنصب، وفي نفس الفترة نصبت "عشيرة المعابرة" أحد أفرادها في هذا المنصب ليمثلهم أمام الدولة.

نلاحظ في هذه الفترة التاريخية أي عندما تغير منصب "الشيخ" الى منصب "المختار" قد تعدد الأشخاص لامتلاك هذا المنصب، على الرغم من أنه في بداية التغيير والتحول تركّز هذا المنصب "المختار" بنفس شخص الشيخ، واستمر لفترة زمنية طويلة أي تقريباً حوالي ثلاثين عاماً وهذا يبرز لنا التنافس الحاد، وعدم الرضا بين أبناء الوحدات القروية. بقيت القرية على هذا الحال حتى مطلع الخمسينات، حيث فرضت الدولة ضرائب على السكان "تحسين قرى" وكان يقوم بهذه المهمة المختار الى جانب أحد أفراد الحرس الوطني "الخيالة" الذي كان يرسل على فترات الى القرية ليقوم بمساعدة المختار بالجباية.

في عام ١٩٧٠م أسس المجلس القروي وكان رئيس المجلس اعضاؤه من أبناء البلدة، وفي عام ١٩٨٢ تحول المجلس القروي الى بلدي، وقد عيّن رئيس لجنة المجلس البلدي من خارج القرية. أما الأعضاء فقد تم انتخابهم من بين أبناء الوحدات القروية، الكبيرة وكانت هذه الفترة انتقالية حتى عام ١٩٨٤، وقد فتح باب الترشيح الى منصب رئيس البلدية وعضوية المجلس البلدي أمام أبناء البلدة كافة.

ب- الجانب الاقتصادي :

إن هذا التغير الذي حصل في الجانب السياسي، من حياة القرية كان يرافقه أيضاً تغير في الجانب الاقتصادي، فقد عانى أهالي الأردن ما عاناه أهالي الولايات العثمانية من ابتزاز المتسلمين والعشارين، الذين كانوا يوفدون من قبل الوالي من دمشق الى هذه المنطقة لجمع الضرائب، وطبيعة هذه الجبايات كانت على نوعين في مطلع القرن التاسع عشر: الأولى كانت تُدعى "الميري"، والأخرى "ضريبة الطواريء"، كانت الأولى تستحصل كضرائب عينية على الأراضي والمزروعات والتي تكون مسجلة لدى الوالي، والأخرى عندما يحتاج الوالي الى المال، وكانت الأخيرة ترهق كاهل المزارع مما يضطره في كثير من الأحيان، الى ترك أرضه أو بيعها^(٢٢).

إضافة الى هذه الضرائب، هناك أنواع أخرى من الضرائب فرضتها كثير من القبائل البدوية على الفلاحين، وكان يتعارف عليها فيما بينهم باسم "الخواة". ومع نهاية القرن التاسع عشر، فرضت الدولة العثمانية ضرائب جديدة منها ضريبة (الويركو) وهي جزء من ثمن الأرض^(٢٣).

لم يكن حال قرية سوم يختلف عن باقي المناطق المجاورة، حيث كان أصحاب أرض سوم هم مجموعة من التجار السوريين الأكراد، وكان أهالي سوم الأصليون يعملون في الأراضي كمزارعين أو أجراء عندهم. وكذلك كانوا يدفعون "الخواة" الى أحد أفراد عائلة الكركي - وهذه الجماعة جاءت من الكرک. مع بداية القرن العشرين -، تحالف أهالي سوم مع أبناء القرى المجاورة وطربوا عائلة الكركي من القرية وبقيت أراضي القرية رسمياً وتلقائياً ملكاً للأكراد السوريين الذين يدفعون ضرائب الأرض الى الوالي في دمشق، وبعد طرد الكركي من القرية عاد الأكراد يطالبون بحقوقهم، ولكن قام أهالي القرية ضد الأكراد وقتلوا واحد منهم وطربوهم من القرية واصبحوا حينئذ الذين يدفعون الضرائب الى الوالي في دمشق مباشرة عن طريق شيخهم.

اقتسم أهالي سوم بعد ذلك أراضي القرية فيما بينهم على اساس الوحدات القروية، وكانت الوحدة القروية هي التي تقوم بتوزيع الأراضي بين اعضائها لزراعتها على الرغم من أن كثيراً منهم كان يرفض نصيبه من الأرض لما كان يترتب على ذلك من ضرائب، وأحياناً أخرى لما يترتب عليه من التحاقه بالجيش التركي كخدمة اجبارية وبقيت ملكية الأرض هكذا

حتى عام ١٩٣٩، عندما قامت حكومة امارة شرق الأردن بتقسيم الاراضي بين اهالي القرية. وقد بقي جزء من الاراضي بون تقسيم الى الآن حيث تبلغ مساحة الارض غير المقسمة حوالي ٥٠٧ بونم، موزعة في ثلاث مستويات، "حوض البلد" الذي يوجد فيه بيون الاهالي والثاني "جدر البلد" الذي كان يستخدمه الاهالي كبيادر في وقت الحصاد وفي اوقات اخرى كمراع. والآخر "الأراضي الوعرة" التي كانت دائماً ولا تزال تستخدم كمراع لحيواناتهم حتى عام ١٩٨٩، حيث قامت دائرة الاراضي بمشروع تسوية جميع الأراضي في المناطق التي يوجد فيها اراضي متبقية بون افراز "مشاع"^(٢٤).

٧- أنماط الصراع :

إن طبيعة التنافس في القرية والذي اسلفنا ذكره، والمعطيات السياسية والاقتصادية الجديدة والتي تفرض متطلبات جديدة جاءت من عملية التغير والتطور الحاصل في المجتمع كافة، وفي القرية بشكل خاص، ونلاحظ بروز نمطين من الصراع بين أبناء المجتمع:

أ- الصراع السياسي

هذا التطور التاريخي الحاصل في قرية سوم، وخاصة في احتلال المناصب القيادية "شيخ" و "مختار" و "رئيس مجلس إداري محلي". أثر وبشكل كبير على تأجيج الصراع بين الوحدات القروية حيث في الثلاثينات من هذا القرن، تعدد شاغلوا منصب "المختار"، وكان هذا التعدد البذرة الأولى التي حركت عناصر الصراع داخل القرية، حيث كان "مختاراً" واحداً فقط هو الذي يمثل القرية أمام الدولة وهو الذي يحضى بامتيازات مادية ومعنوية في البلدة، مما دفع باقي الوحدات القروية وحتى بعض الفروع من الوحدة القروية الواحدة مثل "الشناق" الى المطالبة بأحقية إشغال هذا المنصب، وقد جاءت هذه المطالبة بسبب كثرة عدد أفراد هذه الوحدة القروية وعدد أفرعها وبسبب كبر حجم ملكيتها من الأراضي الزراعية في البلدة.

هذا يعني أن الوحدات القروية الأخرى أخذت ترفض أحقية الوحدة القروية المنصبة من "عشيرة الشناق" وبذلك ترفض احتكارهم لهذا المنصب واعتبار الوحدات القروية الأخرى جماعات هامشية لا حول لها ولا قوة مما دفع أبناء عشيرة "المعابرة" الى المطالبة بتنصيب "مختاراً" لهم يمثلهم أمام الدولة، ويدافع عن حقوقهم، وبالتالي يحظوا بالامتيازات نفسها التي كانت عشيرة الشناق تحظى بها.

تأسس المجلس القروي، ومن ثم المجلس البلدي في سوم بموجب قانون البلديات والمجالس

المحلية لعام ١٩٥٤. لقد كان هدف الدولة هو التطوير الإداري للمساعدة في التنمية المحلية، وبذلك تعرض منصب المختار الى تراجع وبعد أن شرعت القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية، منذ عام ١٩٢٥ صدر قانون البلديات والمجالس المحلية رقم (٩) لعام ١٩٣٨، وقانون البلديات المعدل رقم (٢٩) لعام ١٩٥٥/٥٤^(٢٥). ثم تأسس في سوم مجلس قروي عام ١٩٧٠م وكان عدد أعضائه بما فيهم الرئيس خمسة أعضاء. وكان هدف الدولة من وراء إنشاء مثل هذه المجالس الحد من الارتجالية في التخطيط داخل القرى الأردنية ومن دور "المختار" في القرية الأردنية. ولكن في هذه الفترة أصبحت الحال على غير ذلك، فقد وصل عدد المختارين في القرية بتلك الفترة الى ستة مختارين، فكان في عشيرة الشناق ثلاثة مختارين واحد عن فرع "الرشيدات"، واثنين عن فرع "العيسى"، ومختار ممثل لعشيرة "المعبرة" وآخر ممثل لعشيرة "المراشدة"، ومختار واحد ممثل لعشيرة "الطعامنة" وبقيت العشائر الأخرى بدون مختار (القديسات، الكيلانية، القواسمة، الخماسية).

يعني هذا، أن منصب "المختار" أصبح يقوم بوظائف وأنوار مختلفة عن وظائف المجلس المحلي في القرية، والتي لا تزال دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة تطالب بها، وايضاً شهادة "المختار" ومسؤوليته عن بعض المشكلات التي قد تحدث في القرية أمام القضاء، وأمام الحاكم الإداري في المحافظة. بينما أكلت مهمة جمع الضرائب وتحسين اوضاع القرية من الأمور التنظيمية والإدارية الداخلية الى المجلس المحلي. وبسبب بعض الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمنصب المختار، كان هذا المنصب موضع صراع بين أبناء الوحدات القروية بشكل عام. وكذلك أصبحت مناصب رئاسة وعضوية المجلس الإداري المحلي محط الصراعات بين أبناء الوحدات القروية في مجتمع سوم. وبما أن رئيس البلدية يتقاضى مرتباً شهرياً من الدولة حيث يتبع وزارة البلديات، فإن الصراع حول هذا المنصب قد زاد حدة، وبخاصة من خلال الانتخابات التي تؤدي إلى هذا المركز. ونتيجة لذلك تحولت صلاحيات ومكانة المختار في مجتمع القرية إلى بعض المكاسب المادية، فزاد عدد المختارين إلى تسعة، وأخذت مكانة المختار طابعاً أقرب إلى السخرية منه إلى المنصب المرموق.

ب- الصراع حول الأرض:

كان اهتمام الدولة العثمانية بمنطقة إربد والقرى التابعة لها، لاعتبارات سياسية واقتصادية؛ فقد عيّنت للمنطقة الممتدة من نهر اليرموك حتى نهر الزرقاء قائمقام، وكان مركزه إربد، ويتبع هذا إلى متصرفية حوران^(٢٦). امتازت هذه المنطقة بسهولها الخصبة ووفرة المياه

ففيها، مما جعلها أراضي زراعية تعتمد عليها الدولة العثمانية في تمويل عساكرها، وكذلك بقطع الأشجار من هذه المنطقة لتسيير القطار الذي كانت تستخدمه الدولة العثمانية في نقل جيوشها إلى المناطق التي كانت فيها الثورات، لذلك أعطيت هذه المنطقة أهمية استراتيجية لدى والي الدولة العثمانية في دمشق^(٢٧).

عملياً كانت أراضي هذه المنطقة بين أيادي المتسلمين والعشارين المسجلين لدى والي في دمشق حتى عام ١٩٢٨. وفي الفترة ما بين عام ١٩٢٠-١٩٤٠ قامت حكومة الإمارة ببيع كثير من الأراضي "الميرية" إلى المواطنين العاديين، لأجل تحسين الناحية الانتاجية في المناطق الزراعية، وإشاعة الأمن والاستقرار بين المواطنين. وبعد افراز عام ١٩٣٩ بقيت أراضي غير مفروزة، وبزرت أنماط جديدة من الصراع حول تلك الأراضي غير الواضحة بشكل مباشر لهم، حيث أن أهل القرية يعرفون المساحة التي تعود لشخص أو لوحدة منزلية أو لأحد الانحدارات الأبوية. لكن لا يعلموا كم هو نصيب كل واحد منهم، وما هي الإجراءات القانونية التي يجب أن يقوموا بها لأجل تثبيت ذلك في سجلات دائرة الأراضي والمساحة وتصبح ملكيتها لأصحابها الشرعيين رسمياً، أو للجماعة التي كانت تعتمر فيها فترة تزيد عن خمسة عشر عاماً. وهذا القانون في دائرة الأراضي والمساحة، والمتعارف عليه بين أبناء البلدة يدعى "بالتقادم"، بمعنى: بعد مضي فترة خمسة عشر عاماً دون اعتراض أحد أبناء البلدة عليه تصبح الأرض ملكيتها لمعتمرها.

٨- حالات دراسية عن الصراع السياسي:

أ- على مستوى الوحدات القرابية الكبيرة:

إن المناصب السياسية في القرية "شيخ"، أو "مختار"، أو "رئيس مجلس إدارة محلية" قد برزت بشكل واضح منذ الثلاثينات من هذا القرن، حيث زاد عدد المختارين، وترجع هذه الزيادة إلى اتساع أعداد المتنافسين من أهل القرية على هذا المنصب لما ينطوي من مغانم مادية ومعنوية. فالمختار يحظى بفرص الثراء والوجاهة من خلال اتصاله المباشر مع المسؤولين الحكوميين الذي يترددون على البلدة، وفي بعض الأحيان يكون منزله دار ضيافة لاستقبالهم وحتى نومهم إذا تطلب الأمر ذلك. ومن خلال شخص المختار تحقق الوحدة القرابية التي يمثلها مكاسب عدة، مادية وغير مادية، أي "الوجاهة" والتأثير الاجتماعي.

ولتوضيح حدة التنافس الذي يرقى إلى مستوى الصراع أحياناً نورد ما حصل من نزاع

في عشيرة الشناق. فقد قام فرع "ارشيد" في هذه العشيرة بتنصيب "مختار" له كمنافس "لمختار" فرع "العيسى" الذي كان ينفرد في اشغال هذا المنصب أصلاً. واتسع التنافس واشتد حتى دفع عشيرة "المعبرة"، إلى تقديم أحد وجهائها إلى الدولة لأشغال منصب المختار اعتقاداً منها، وهكذا فإن انقسام عشيرة الشناق بسبب عدم اتفاقها حول اختيار من هو انسب لتمثيلها في منصب المختار قد أدى إلى تفككها وأضعافها. ودفع ذلك بعض عشائر القرية الأخرى إلى طرح بعض وجهائها لاحتلال هذا المنصب أيضاً. كما فقدت عشيرة الشناق جزءاً من مكاسبها التقليدية لظهور منافسين لها أصبحوا يشاركونها في هذه المغام. وهذا ما أشار له شرابي^(٢٨) بقوله: "إن الجماعات البعيدة عن أطراف الصراع هي التي تستفيد من العملية الصراعية من مكاسب مادية ومعنوية".

كما أوضح مجد الدين خيرى^(٢٩) علاقة الروابط القروية في المجتمع المحلي بعملية التنمية والتحديث. فهو يرى أن حركة التنمية والتحديث مع اتساعها وتغلغلها تؤدي إلى أضعاف وأواصر القروية في المجتمعات المحلية والتقليدية، وهذا ينسجم مع ما توصلنا إليه في دراستنا الحالية.

واستمر حال البلدة يتفاقم بسبب تصاعد الانقسامات والتكتلات والتحالفات القائمة على المصالح الجزئية. ويتضح ما بلغته البلدة من تمزق اجتماعي في تزايد عدد الوحدات المتنافسة على المناصب الإدارية والسياسية واتساع اهتمامها بالأصوات الانتخابية الضامنة لفوزها بالمجالس المحلية.

صورة الانتخابات في عام ١٩٨٤م:

في الدورة الأولى للمجلس البلدي وأثناء الانتخابات قامت عشيرة "الشناق" بأعمال استفزازية كبيرة؛ فقد عملت هذه العشيرة بكافة فروعها على طرح "كتلة انتخابية": ممثلة لهذه الفروع، وكذلك لبعض العشائر الصغيرة المتحالفة والمتصاهرة معها، هادفة من كل ذلك إلى الاستحواذ على المجلس الإداري المحلي. وتتسم الحملات الانتخابية لترشيح أعضاء المجلس البلدي بكل أشكال الاستفزاز بما فيها التهم والنعوت السيئة خصوصاً المرتبطة بالأصل والنسب descent لإضعاف الخصوم وإبعادهم عن الفوز في الانتخابات. من تلك الادعاءات المغرضة ما كانت تردده عشيرة الشناق في إحدى الحملات الانتخابية عن العشائر المنافسة لها من ادعاءات مهينة من ذلك مثلاً: "باقي العشائر الأخرى في البلدة بأنهم غير أهل لرئاسة

البلدة ويجب عليهم أن يعوا تاريخهم كان أبناء العشيرة الفلانية والعشيرة الفلانية عبارة عن عمال سخرة في أراضيها وخدم في بيوتنا. وكانوا كل سنة يحضرون لأخذ الصدقة، أما الفرع الفلاني في العشيرة كذا .. فهو أصلاً ليس من بلدة سوم لكنه حالياً وبدون حق يطالب برئاسة البلدية .. إلخ".

هذا النمط من المهارات والأعمال الاستفزازية، التي كانت تلجأ إليها عشيرة الشناق والعشائر الصغيرة المتحالفة معها، دفعت العشائر الأخرى غير المؤيدة لها إلى التكتل ضدها مما أدى إلى وقوع بعض أعمال العنف في البلدة. كما حدث ذلك في أحد أيام الجمعة من عام ١٩٨٤، عندما وقع اشتباك شديد بعد الصلاة، مما دفع جهاز الأمن إلى المكوث في القرية أكثر من أسبوعين حتى عادت الأمور إلى طبيعتها، على الرغم من ذلك بقيت الأوضاع متوترة، ووصلت الشكاوي المتقابلة بين المتخاصمين إلى المحاكم ولم تحسم هذه المشاكل حتى النورة الأخرى للمجلس البلدي، بعد أربع سنوات.

وفي أعقاب ذلك قامت عشيرة "المعبرة"، وهي الثانية من حيث العدد في البلدة حيث يقدر عدد أعضائها ١٠٠٠ نسمة - بالتحالف مع باقي الوحدات الانحدارية هناك، واستطاعت أن تحصل على أكثرية الأصوات والمقاعد في عضوية المجلس البلدي، وكذلك رئاسة المجلس. كل هذا جاء كرد فعل على ما قامت به عشيرة الشناق عندما تضامنت فروعها الستة في الانتخابات الأولى واستطاعت أن تحصل على رئاسة البلدية وثلاثة أعضاء في المجلس البلدي (أي الأكثرية).

ب- على مستوى الوحدة المنزلية:

عند سؤال الباحث عن مدى انخراط الوحدة المنزلية في العملية الانتخابية؛ بادر الكثير من أفراد العينة الباحث بالسؤال الآتي "ماذا نستفيد من هذه المشكلات كعائلات؟" "لو تمعنا أكثر، نجد أننا لا نحصل إلا على أعداء أكثر وكراهية بين الجيران...". لقد كانت هذه الجمل المعبرة جداً حيث أرادوا أن يصلوا إلى النتيجة بأن المستفيد من هذه المناصب هم أصحاب المناصب نفسها، أو إنهم عبارة عن درجات سلم الوصول إلى المركز وبعد الوصول لا يهمهم أي شيء أبداً تجاه الأشخاص الذين منحوهم ثقتهم وأصواتهم "الخير إلهم والشر علينا...". وعندما نلاحظ أن اتجاه آرائهم حول ادلاء الأصوات نجدهم وقد اخذوا يتجهون نحو الاستقلالية، واصبحت الوحدة المنزلية تعبر عن رأيها مستقلة بعيدة عن اجماع الوحدة القروية الكبيرة التي

تنتمي لها (انظر جدول رقم ٥ و جدول رقم ٦). وايضاً أصبحت طموحات الوحدة المنزلية مختلفة عما كانت عليه في السابق، الوصول إلى "الوجاهة" "الزعامة" من خلال الشخص الممثل للوحدة القراية الكبيرة وأصبحت تسير نحو استقلالية وتحقيق ذاتها من خلال ممارستها الحضارية "عضيدي إلي يودني مش اللي يستخدمني..." والتي تتفق والمفهوم الحضاري للسلوكيات المدنية.

ج- على مستوى الفرد:

إن انخراط أبناء المجتمع على المستوى الفردي في عملية الانتخاب والوصول إلى منصب رئاسة البلدية، أو عضوية المجلس المحلي لم تكن إلا على أساس الحصول على عمل، يستطيع من خلاله أن يحصل على دخل ثابت " إذا الواحد بقدر يشغل بوظيفة ثابتة أحسن من كل هاي الشغلة..."

من هنا يبدو لنا ان الفرد اصبح يهتم بالاجراءات السياسية داخل البلدة على أساس كسب مادي ولأجل تحسين اوضاعه الاقتصادية ليس باحثاً عن " الوجاهة" أو " الزعامة" وحتى ذهبت فريته أكثر، واصبح يبعد ويفضل السكن بعيداً عن الوحدة المنزلية الاصل. ولأجل الوصول إلى استقلالية تامة وإلى بناء عالم منفرد وبعيد عن تأثير كل من وحدته المنزلية ووحدته القراية صار الفرد يجاور في سكناه أناساً من خارج الإطار التقليدي لنظام القراية المعتاد في القرى أو حتى المدن في الأردن حيث كانت القرية والأحياء فيها هي تمثيل لنظام القراية، وكان ذلك موجود حتى في بعض احياء المدن. لكن الأمر قد تغير في قرية سوم حيث نجد في بعض أحيائها أسراً تتجاور بيوتها وهي غريبة عن بعضها. وصار هذا الجوار يضاهي في قوته باقي العلاقات القراية (انظر الشكل المرفق).

٩- حالات دراسية عن الصراع حول الارض:

أ- بين الجماعات القراية الكبيرة:

لقد شكلت لجنة عام ١٩٨٩ من أهالي البلدة تتألف من خمسة وعشرون عضواً ممثلين لجميع الوحدات القراية والفروع، إضافة إلى رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي وبرئاسة مأمور التسوية المعين من قبل دائرة الأراضي والمساحة للبت بالأراضي المعلقة من الافران الاول لعام ١٩٢٩، وقد قامت اللجنة مع أعضاء البلدية بحصر الأراضي المتبقية لأجل تسجيلها بأسماء أصحابها واعطائهم شهادات تسجيل بذلك.

عند الحصر تبين أنه يوجد من البلدة عدد يزيد على ٩٠ حالة، وقد وضعوا أيديهم على جزء من (جدر البلد)، وخاصة في المناطق القريبة من مساكنهم " البيادر"، وقد طالبت اللجنة هذه الجماعات بالرجوع إلى الحدود التنظيمية التي يمتلكونها أصلاً إلا أنهم رفضوا ذلك. فطالبتهم اللجنة بدفع ثمن الأرض التي يحتلونها ولكنهم رفضوا هذا الاجراء. لذلك قررت اللجنة استملاك مساحة بين القطع التي احتلوها بالتقادم وجعلها مقبرة للبلدة، والسبب المعلن عدم اتساع المقبرة القديمة، والسبب المخفي هو دفع الذين احتلوا من جدر البلدة على التذكر انه بعد الحياة موت وسيكون العقاب والثواب، وانهم بعملهم هذا قاموا بالاعتداء على الملكية العامة لأهل البلدة، ويوجد من الاهالي ايتام ومساكين (محاضر اجتماعات لجنة افراز سوم ١٧-١-١٩٩١). لم تبق الحالة على هذه الصورة، حيث قام اصحاب البيوت المجاورة للمقبرة والمعتدين على جدر البلد برفع دعوى امام مكتب المحافظ ومحكمة البداية، وقد تحالفت جميع الوحدات القرابية الكبيرة ضد هؤلاء الافراد المعتدين على جدر البلد، ولأجل تأكيد ذلك قاموا بتسجيل هذه القطعة (المقبرة) كوقف باسم وزارة الاوقاف غير قابلة للاستئناف. مما ادى إلى تأجج الصراع بينهم، واصبحت القطيعة قائمة بين وحداتهم القرابية أو حتى مع وحداتهم الانحدارية الابوية التي باركت هذه الخطوة ولم تؤازرهم، ولاتزال إلى الان المرافعات والقضايا بينهم في المحاكم وهذا اثر على طبيعة علاقات الجيرة فيما بينهم، (انظر جدول رقم ١ ورقم ٢).

ب- بين الوحدات المنزلية:

كانت الوحدات المنزلية متأثرة وبشكل كبير بالنزاعات حول الأرض وملكيته، كل هذا نابع من انه لا بد من تقسيم الميراث بين الابناء عندما يرغب الاباء أو يوافيهم الاجل، وتكون الحالة هنا أصعب بعد موت الاباء وترك الميراث دون تقسيم مما سيؤدي إلى تنافس حاد على قطعة معينة ذات اوصاف محبذه عندهم جميعاً. وفي عملية التقسيم للملكية بين الوحدات المنزلية (المتعارف عليه في المحاكم الشرعية والنظامية وبين الوسط الشعبي) عند تقسيم الميراث ان يرجع القضية إلى القاعدة الشرعية المنصوص عليه في القرآن الكريم (وللذكر مثل حظ الانثيين)، ولكن التطبيق العملي لهذه القاعدة الشرعية بين القرويين اصحاب الشأن في ذلك غالباً ما يتم التحايل عليه، وهذا ما هو واضح من خلال احاديثهم وتوصيات الاباء إلى الابناء "ارضي خواتك" "شوف خاطرهن" "عزمها يا زله ... "اطعم الثم تستحي العين ... "غالباً ما تكون النهاية عند التقسيم في الميراث على هذه الشاكلة، ولكن هل الانثى متفقة مع ذلك وراضية بما يجري؟

لا نريد ان ندخل في هذا المجال من تقسيم الميراث حسب الجنس لان ذلك يعود لاسباب مختلفة تحتاج إلى تحليل اكثر لا يوجد له متسع في هذا البحث، وسوف نقتصر ذلك على الصراع الذي ينتج عن تقسيم الاراضي بين الابناء بشكل عام. ان عملية تقسيم الميراث بالنسبة لصاحب الملكية داخل الوحدة المنزلية وخاصة الاب تهدف إلى جعل العدل بين الابناء سيد الموقف، غير ان تحقيق ذلك يرتبط بملايسات الواقع العملي والتفضيلات المحددة المرتبطة برغبات الوالد الخاصة بحقوق ابنائه في الميراث.

ان الارض هي الهدف في عملية التقسيم ولكن قبل التقسيم نجد ان بعض الابناء يكونوا قد حصلوا على مكاسب اثناء الإقامة داخل الوحدة المنزلية، من تعليم، ومساعدة في بناء البيت، مساعدة في الزواج، عدم تحمل الجانب الاكبر من المسؤولية الاقتصادية تجاه رعاية الآباء من أحد أو بعض الابناء، هذا يعني انهم قد حققوا في حياتهم مع اهلهم مكاسب مادية اكثر من الابناء الذين لم يحظوا بمثل هذه المكاسب. هل تؤخذ هذه الاسباب بنظر الاعتبار؟

من الواضح أن هذه الظروف لا يستطيع تقديرها إلا الاب نفسه صاحب الملكية وهو الذي سيضع هذه الاعتبارات أمامه؛ الا أن كثيراً من الابناء بعد عملية التقسيم، يشعرون بأن حقهم قد هضم وقد أصبح دورهم ومكانتهم كأبناء تدخل في عملية التقسيم طبقاً للاستراتيجية التي وضعت من قبل الآباء.

وماذا سيكون الحل أهو التقسيم بالتساوي على الابناء أو طبقاً للقاعدة الشرعية السالف ذكرها؟ وماذا سيكون معيار المساواة بين الأبناء؟

ونتيجة لعملية التقسيم يبرز الصراع داخل الوحدة المنزلية، وتزداد الامور تعقيداً عندما يموت الآباء أو عندما يكون لهم اكثر من زوجة داخل الوحدة المنزلية. مما يدفع الابناء إلى الانفصال عن الوحدة المنزلية وتشكيل اسر نووية. (هذا ما حدث بالفعل لاكثر الوحدات المنزلية في مجتمع البحث) حيث زاد عدد الاسر النووية على حساب العائلات الممتدة أو ألعائلات المركبة.

إن عائلة "الراضي" مثلاً تتكون من أب وأم وخمسة أولاد ذكور وثلاثة إناث. وقد تزوج ثلاثة من الذكور وسكنوا مع الأب في نفس "الحوش"، ولكن بغرف منفصلة. وتزوجت اثنتان من الإناث واحدة داخل البلدة مع شخص من نفس الفرع، والأخرى خارج البلدة مع شخص تربطهم به قرابة من طرف الأم.

وفي إحدى الحالات قرر الأب أن يقوم بتسجيل الأرض باسم الأبناء، حيث خصص لكل واحد من الذكور جزء من الأرض وتم التحايل على الإناث المتزوجات بعدم اعطائهن الجزء الذي نص عليه الشرع. ولكن لم تسجل الأرض بشكل رسمي في دائرة الأراضي إلا أن الأب قد مات ولم تسوى الأراضي. ولعدم قبول الأبناء بالتوزيع انفصلوا عن الوحدة المنزلية الأصل، حيث انتقل أحدهم إلى عمان، وانتقل الأصغر إلى إربد وآخر سكن في البلدة ولكن في بيت مستأجر بسبب عدم اتفاقهم على عملية الفرز وعدم انسجامهم مع طبيعة التقسيم الذي قام به والدهم. ونجد مثل هذه الحالة تتكرر في كثير من الوحدات المنزلية داخل المجتمع. ومن الواضح أن طبيعة العلاقات في أحد جوانبها، داخل وبين الوحدات المنزلية مرتبطة بعملية افراز الأراضي، وهذا الارتباط واضح لا شك فيه حيث تسود العلاقات الطيبة عند غياب عملية الافراز وتسوء العلاقات مع وجود هذه العملية بين أفراد الأسرة (انظر الجدول رقم ٣ ورقم ٤).

ج. بين الافراد:

إن التطوير الإداري وارتقاء المستوى التعليمي، والحصول على الوظيفة كلها ساعدت الفرد على التحرر من سيطرة الوحدة المنزلية والوحدة القروية معاً وأصبح تعامل الأفراد المناطة بهم هذه الوظائف مع زملائهم في العمل الرسمي أكثر ارتباطاً من التعامل مع أبناء "العشيرة". لكن ذلك قد أدى إلى مواجهة بعض حالات الاحراج خصوصاً عندما تتعارض واجبات الوظيفة مع واجبات العشيرة، كما يحدث في استخدام الوساطة. وترتب على توظيف بعض أبناء البلدة سلسلة من الاشكاليات المتصلة بضرورة التوفيق بين المعايير الريفية والمعايير الحضرية. إضافة إلى الصعوبات التي تواجه هؤلاء في سعيهم إلى الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع أفراد وحداتهم القروية دون التخلي عن التزاماتهم ومسؤولياتهم الرسمية الجديدة وهذا يتطلب قدراً عالياً من الموازنة بين القيم الريفية القروية والقيم الحضرية المختلفة عنها تماماً.

وقد سمع الباحث بعض أفراد القرية يقولون له: "إن هذا المجتمع (القرية) هو مجتمع حسد ومجتمع طفيلي يعيش على آلام الآخرين" وكانت الآراء مختلفة حول مفهوم العادات والتقاليد من جيل إلى جيل. فقد كان جيل الشباب رافضاً للعادات على أساس أنها بالية، "أكل الدهر عليها وشرب"، وإن احترام الشباب لكبار السن يجب أن يكون على أساس الاحترام المتبادل بينهم، وليس على أساس فارق السن. وقد أدى ذلك إلى إلى انكماش أهمية تباين العلاقات القروية ولعل هذا التحول يظهر في قول الشباب "إذا ما احترمت من قبل عمي سوف ابادله نفس الاحترام".

من ناحية أخرى كان يشترك الافراد من حين لآخر في النشاطات الاجتماعية من أفراح وأحزان لقطع الطريق أمام مبدأ "القليل والقال" ومن خلال ذلك استطاع جيل الشباب المستقل برأيه ان يوجد له مكاناً من خلال المجالس و التجمعات، وأصبح يعبر عن رأيه بصراحة في عمليات الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي داخل المجتمع.

واصبح هذا الجيل هو نفسه الذي يتحمل مسؤولية بناء البيت أو اعباء ومصاريف الزواج كاملة، وقد لفت نظر الباحث الارتفاع النسبي لسن الزواج قياساً بما كان عليه السن التقليدي عند الزواج سابقاً، ويرجع ذلك إلى تأمين مصاريف الزواج والمهر، مما يؤدي إلى تأخر الزواج إلى أعمار تتراوح بين ٢٨-٣٢ عام، وهذا نابع من ان الفرد اخذ يتحمل المسؤولية كاملة بشكل منفرد لحد كبير.

خلاصة واستنتاجات:

كان الغرض من هذه الدراسة الكشف عن أثر ضعف الوحدة المنزلية في الصراعات السياسية والاقتصادية داخل مجتمع في الريف الأردني، ويتوجب علينا هنا ان نتأمل في التغيير والتحديث الذي حصل خصوصاً في النصف الثاني من هذا القرن في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد تنوعت المهن في هذه الفترة الزمنية واخذت الوظيفة الحكومية دورها بشكل كبير بين أبناء المجتمع، وايضاً اتسع تأثير المكننة الزراعية، التي سهلت العمليات الزراعية وخدمة الارض، حيث قللت الجهد والوقت واتاحت لابناء القرية مجالات وفرص ملء أوقات الفراغ وفرها لهم التطور التكنولوجي من العملية الزراعية.

كل ذلك دفع الأفراد والوحدات المنزلية نحو الاستقلالية، والابتعاد عن الوحدات القربائية بشكل واضح وقد صاحب هذا التحول نمو الصراع على المناصب والمواقع السياسية في المجتمع المحلي حيث صار الناس يفهمون هذه المراكز على أسس تختلف عن المكانات القديمة "شيخ" "مختار" وأصبح أبناء هذه الجماعات يقيمون علاقاتهم وفقاً لهذه المستجدات وما تحمله من فرص ومنافع وتأثيرات (المستوى التعليمي، نوع المهنة ومدى الفائدة من الصداقة)، وهذا ما تناوله بحث فرأج^(٣٠)، حيث عولج فيه نمط العلاقات الجديد في عمل "الواسطة" داخل المجتمع الأردني وكذلك يشير حليم بركات إلى هذا التحول في العلاقات الاجتماعية بين الوحدات القربائية وأثره في اتساع انقسام العائلة الممتدة وتحولها إلى عائلات نووية بشكل متسارع في القرية وفي المجتمعات المجاورة.^(٣١)

قد لاحظنا في سوم الشناق ازدياد ضعف الوحدة المنزلية بسبب الصراعات، والاستقلالية الفردية التي اخذت تبرز بشكل واضح وقد خلصنا من هذه الدراسة إلى ان:

١- كان العامل الاقتصادي وما يزال يؤثر على تأجج الصراع بين الوحدات القرابية الكبيرة والوحدات المنزلية والافراد.

٢- ارتباط العامل السياسي، وبشكل وثيق مع العامل الاقتصادي فاذا ما وجدت المنفعة الاقتصادية من وراء المنصب السياسي فان هذا المنصب يصبح له دور كبير في توجيه الصراع وادامته.

٣- لم يعد من الشائع انسجام أو تلاحم الوحدة المنزلية مع وحدتها القرابية الكبيرة. بل على العكس، إذ أصبحت بعض الوحدات المنزلية تبحث عن كيان مستقل لها، انطلاقاً من تلمس مصالحها المركزة في خضم الصراعات السياسية والاقتصادية داخل البلدة.

٤- بروز آثار التغيير السياسي والاقتصادي على مجتمع الريف الأردني، خصوصاً في سياقات الصراع بين مختلف الوحدات القرابية الكبيرة والصغيرة، بعكس ما كان عليه الحال في الماضي عندما غلبت على الحياة البساطة وساد انسجام العلاقات بين أبناء البلدة.

٥- لقد أدت الصراعات السياسية والاقتصادية والتحولت المرافقة لها في البلدة إلى إطراد عملية التجزء في الوحدات القرابية حتى وصلت درجة انشطار العائلات الممتدة إلى عائلات نووية وهذا أسهم في تفاقم صراع المصالح.

في ضوء ما تقدم يبدو أن هناك حاجة ماسة لتعاون أكبر بين الباحثين وخاصة الانثروبولوجيين، للتعرف وبشكل دقيق على ماهية القرابة والعائلة العربية، ودراساتها لتحقيق فهم أفضل لما حل فيها من تحول. وهنا يجب القيام بدراسات أكثر جدية وعمقاً حول هذا الموضوع اعتماداً على المنظورات والمناهج التي استجذت في الانثروبولوجيا الاجتماعية المعاصرة.

جدول رقم (١)
نوع العلاقة القائمة بين الجيران

الرقم	نمط العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
١	ممتاز	٣٦	٢٩.٣
٢	لا بأس بها	٦٩	٥٦.١
٣	لا توجد علاقة	٣	٢.٤
٤	متذبذبة	٩	٤.٣
٥	رديئة	٦	٤.٩
المجموع		١٢٣	١٠٠

جدول رقم (٢)
تكرار تبادل الزيارات بين الجيران السبعة

الرقم	نمط العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
١	يومية	١٧	١٣.٨
٢	اسبوعية	١٨	١٤.٦
٣	شهرية	٤	٣.٢
٤	بالمناسبات	٥٥	٤٤.٨
٥	لا توجد زيارة	٢٩	٢٣.٨
المجموع		١٢٣	١٠٠

جدول رقم (٣)

افراز الأراضي بين أبناء الوحدات القروية

الرقم	الجهة التي تم معها الافراز	التكرار	النسبة المئوية
١	أبناء عم	٥١	٤١.٤
٢	أخوة	٢١	١٧.١
٣	أبناء	١٥	١٢.٢
٠٤	لم يتم افراز	٣٦	٢٩.٣
	المجموع	١٢٣	١٠٠

جدول رقم (٤)

الأطراف الذين يوجد فيما بينهم مشاكل

الرقم	طرف النزاع	التكرار	النسبة المئوية
١	الجيران	٩	٧.٣
٢	الأهل	٩	٧.٣
٣	الأقارب	١٢	٩.٨
٤	مع أبناء العشائر الأخرى	٤٥	٣٦.٦
٥	لا توجد مشاكل	٤٨	٣٩
	المجموع	١٢٣	١٠٠

جدول رقم (٥)

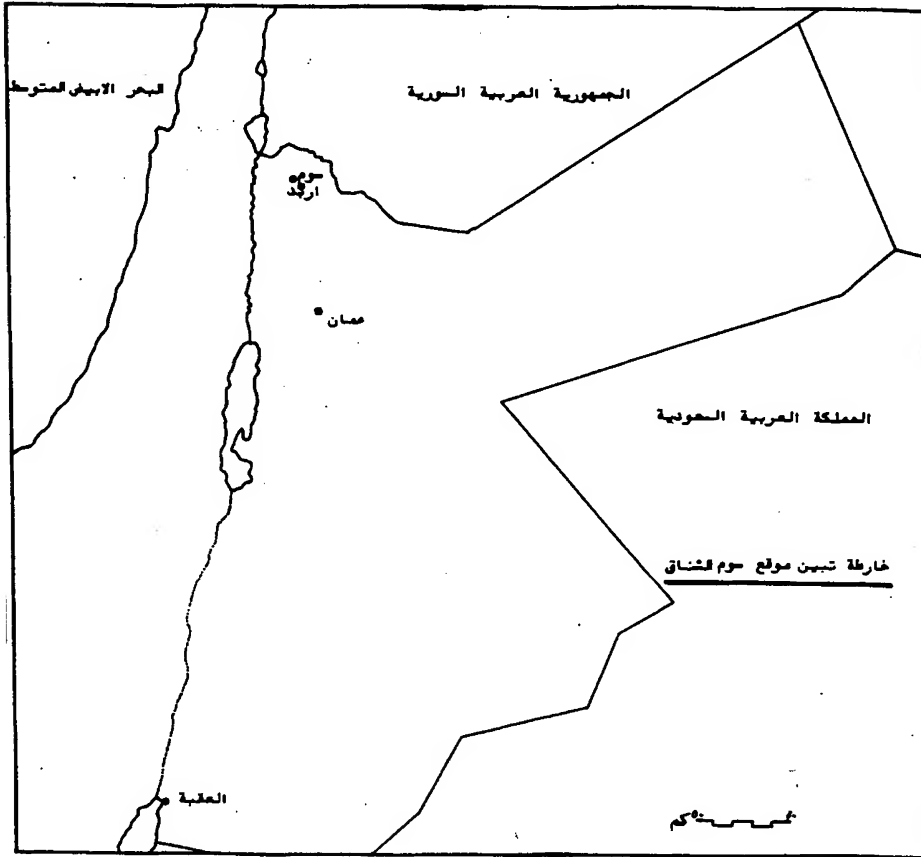
اتجاه اعطاء الاصوات في عملية الانتخابات للمجلس البلدي

الرقم	ادلاء الاصوات	التكرار	النسبة المئوية
١	كتلة الصالح العام	٨٠	٦٥
٢	كتلة العشيرة	١٧	١٣.٨
٣	كتلة الفرع	٩	٧.٤
٤	كتلة العائلة	١٧	١٣.٨
٥	عدم التصويت	٠٠٠	٠٠٠
	المجموع	١٢٣	١٠٠

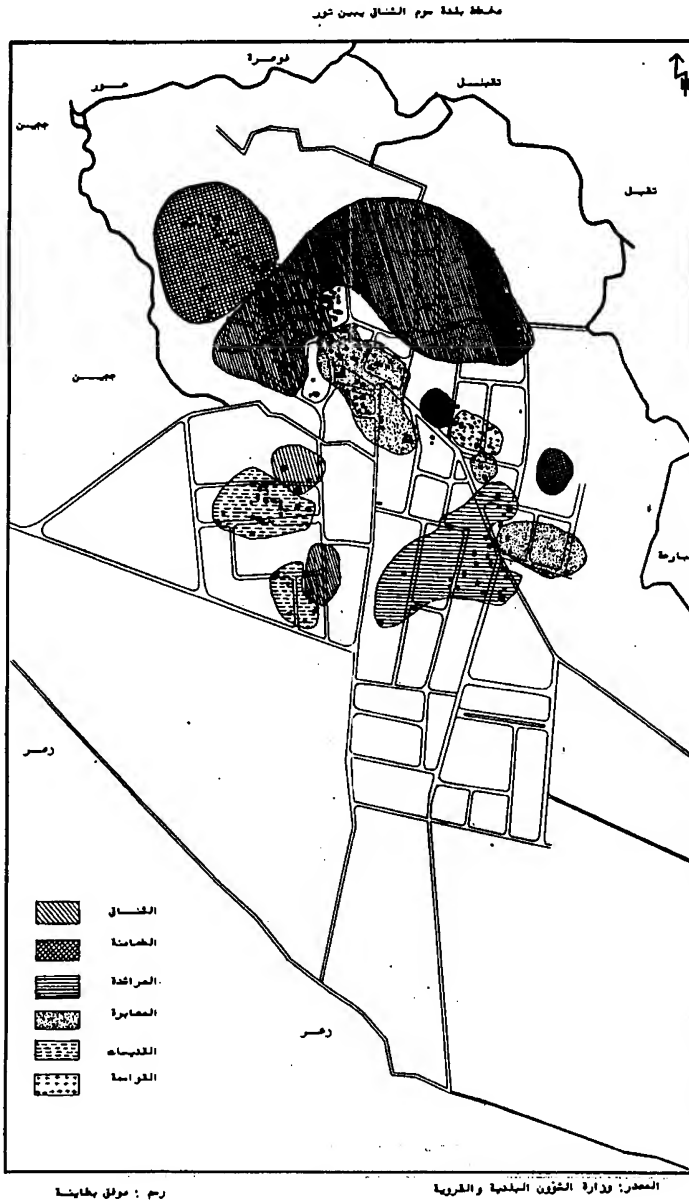
جدول رقم (٦)

البدائل التي يمكن أن تكون من غير الانتخابات للمجلس البلدي

الرقم	ادلاء الاصوات	التكرار	النسبة المئوية
١	التصنيف من قبل الدولة	٤٣	٣٤.٩
٢	تزكية	٣١	٢٥.٣
٣	على أساس الأهلية	١٤	١١.٤
٤	التداول بين العشائر	١٤	١١.٤
٥	حكم اسلامي	٢	١.٦
٦	لا يوجد بديل	١٩	١٥.٤
	المجموع	١٢٣	١٠٠

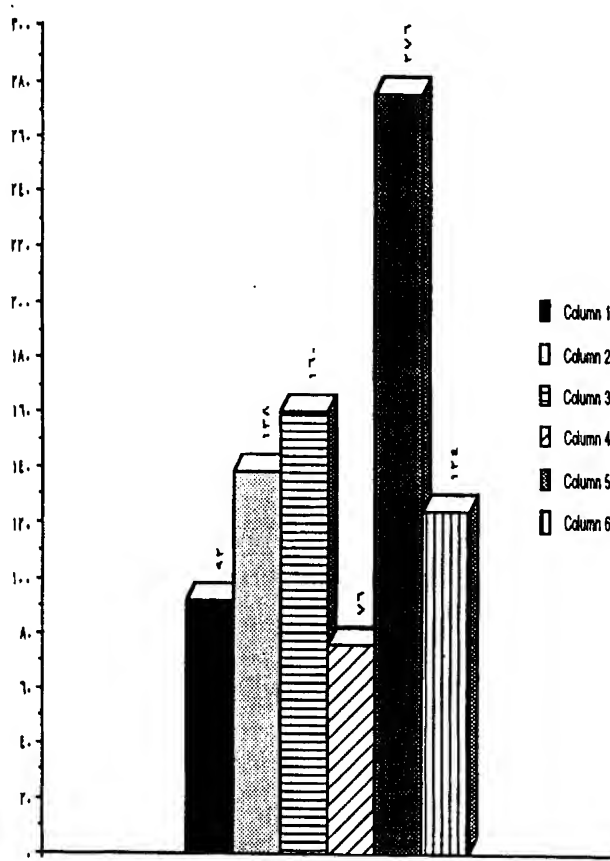


خارطة تبين موقع سوم الشناق



مخطط بلدة سوم الشناق يبين توزيع العشائر

العلاقة القرايية
بين البيوت السبعة المجاورة للوحدة المنزلية المبحوثة



العلاقة القرايية بين البيوت السبعة المجاورة للوحدة المنزلية المبحوثة

المصادر والمراجع

- 1- Gellner, Ernest 1985 Muslim Society. Cambridge University.
- 2- Geertz, C.; H. Geertz and Rosen. L, 1979 Meaning and Order in Moroccan Society. Cambridge; Cambridge University Press.
- ٢- بركات، حليم (١٩٨٤) المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٧٤-١٩٧.
4. Barakat, Halim. (1993). The Arab World, Society, Culture, and State. University of California Press. pp.69,97-118.
- 5- Kuri, Foad, I. (1975). From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut. Chicago: University of Chicago Press, 103-105.
- ٦- خيرى، مجد الدين عمر (١٩٨٥)، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية، جمعية عمال المطابع التعاونية، ٤١-٤٥.
- ٧- حطب، زهير (١٩٨٣)، تطور بنى الأسرة العربية والجنور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، ط٢، بيروت، لبنان، ص ٢٠٣-٢١٩.
- 8- Evans-Pritchard, E. 1977. Los Neur. Barcelona: Editorial Anagrama.
- 9- Gellner, Ernest and Waterbury, John 1977 Patrons and Clients in Mediterranean Societies. London; Duckworth.
- 10- Gubser P. 1973 Politics and Change in Al- Karak- Jordan. London; Oxford University Press.
- ١١- حداد، مهنا يوسف (١٩٩٠)، المجالس البلدية في الأردن وأثارها على المجتمع المحلي، دراسة انثروبولوجية في ريمون قرية أردنية، بحث مقبول للنشر في المجلة العربية للعلوم الانسانية، الكويت.
- ١٢- عمر، معن خليل (١٩٨٩)، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، جمعية الاجتماعيين، ص ١٣٣-١٦٢.
- ١٣- بوتومور، ت، ب (١٩٧٢) "التطبيقات في المجتمع الحديث"، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ص ١٢١-١٤٥.
- ١٤- عمر، معن خليل (١٩٨٩)، مرجع سابق، ص ١٣٨.
- ١٥- أبو زيد، أحمد حامد (١٩٨٠)، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع: المفاهيم، ط٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢٤٥-٢٥٣.

- 16- Anton, Richard T. (1989), Muslim Preacher in the Modern World. A Jordanian Case Study in Comparative Perspective. Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 127-130.
- 17- Nash, Manning (1977). "Modernization: Cultural Meanings, the Widdening Gap Between the Intellectuals and the Process". Economic Development and Cultural Change. vol.25 Supplement.
- ١٨- أرشيف بلدية سوم (١٩٨٢).
- ١٩- الموسى، سليمان (١٩٧٤)، في دموع الأردن من مشاهدات الرحالة، عمان، الأردن، دار ابن رشد للنشر والتوزيع.
- ٢٠- دائرة الأراضي والمساحة (١٩٤٢)، أرشيف قرية سوم.
- ٢١- دائرة الإحصاءات العامة، أذار (١٩٨١)، نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية (صفحة ١٢، ٢٣، ٤٦).
- ٢٢- محافظة، علي (١٩٧٣)، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة، عمان، الأردن، الجامعة الأردنية.
- ٢٣- محافظة، علي (١٩٧٣)، مرجع سابق.
- ٢٤- محضر اجتماعات لجنة التسوية لأراضي سوم، ١٩٩٠.
- ٢٥- الزعبي، عبدالله (١٩٧٥)، إدارة البلديات والمجالس القروية في المملكة الأردنية الهاشمية، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث للإدارة المحلية، عمان، الأردن.
- ٢٦- محافظة، علي (١٩٧٣)، مرجع سابق.
- ٢٧- بني حسن، أمين مهنا (١٩٨٩)، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، عمان، الأردن، الدار العربية للتوزيع والنشر.
- ٢٨- شرابي، هشام (١٩٨٧)، البنية البطركية بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ٢٩- خمش، مجد الدين خيرى (١٩٩٣)، "عوامل التنمية والتحديث وأثرها على الشركس في المجتمع الأردني"، الباحث، العدد الستون: ٧٦-٧٨.
- 30- Farrag, Amina, 1977. Patrons and Clients in Mediterranean societies. edited by Gellner, E and Waterbury, J. London; Duckworth.
- ٣١- بركات، حليم (١٩٨٥). المرجع السابق، ١٧٤-١٨٠.
- * أتوجه بالشكر الى منظمة اليونسيف (UNICEF) لما قدمته من دعم لاجراء الدراسة الميدانية.